الفصل الثالث

الديمقراطية وحقوق الإنسان في أفريقيا

المحتويات:

١ - المشاركة السياسية.

٢ - عملية حقوق الإنسان فى ضوء المواثيق واعلان المنظمات الدولية والاقليمية.

٣ - قضية الإلزام والإلتزام لحقوق الإنسان.

٤ - أهم المعوقات لحقوق الإنسان في الدول النامية والأفريقية.

الخلاصة

obeikandi.com

اولاً: مفهوم المشاركة السياسية:

كما هو معروف، فإن المشاركة السياسية نشاط سياسي يرمز إلي مساهمة المواطنين ودورهم في إطار النظام السياسي، من أجل التأثير في عملية صنع القرار الحكومي كما يقول «صموئيل هانتجتون»، ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء أكان هذا النشاط فردياً أم جماعياً، منظماً أم عفوياً، متواصلاً أم منقطعاً، سلمياً أم عنيفاً، شرعياً أم غير شرعي، فعال أم غير فعال[1].

١ - المشاركة السياسية والعملية السياسية:

تعتبر أزمة السياسة من أبرز الأزمات التي تواجه الأنظمة السياسية للدول الأفريقية وعلي رأسها منطقة القرن الأفريقي، فقد كانت المصدر المباشر لتفشي حالة عدم الاستقرار السياسي بانعكاساتها السلبية علي الحياة السياسية لهذه القضايا السياسية، التي أشرنا إليها خلال فصول هذا الكتاب السابقة.

وإذا كانت هذه الأزمة ناجمة عن تزايد أعداد القوي السياسية الراغبة بالمشاركة السياسية والساعية إليها، واتساع مجال تأثيرها في الحياة السياسية لهذه الدول، فإن العوامل النابعة من طبيعة العملية السياسية الخارجية في أنظمتها السياسية، تعد العامل الرئيسي في نشوء هذه الأزمة [2].

---

(١) انظر: Samuel P.H. untington Joan M,Nelson, No Eassz Choice (cambridge MA: Harvard University P. Ress, 1976, P. 3.

(٢) حسين علوان البيج (دكتور): المشاركة السياسية والعملية السياسية في الدول النامية، المستقبل العربي ص ٦٤/ ٩/ ١٩٩٧ .

والمشاركة السياسية شكل من الممارسة السياسية يتعلق ببنية النظام السياسي وآليات عملياته المختلفة، إذ يكمن موقعها داخل النظام السياسي حتي المدخلات سواء أكانت لتأييد المساندة أم المعارضة، ولكنها تستهدف تغيير مخرجات النظام السياسي بالصورة التي تلائم مطالب الأفراد والجماعات الذين يقدمون عليها[1]. وهكذا تتمحور عملية المشاركة السياسية حول مساهمة المواطنين - دوراً أو تأثيراً - في العملية السياسية الجارية في إطار النظام السياسي، وهذه تعتمد لا شك علي طبيعة النظام السياسي من حيث انفتاحه أو انغلاقه علي مساهمة المواطنين وتوافر القنوات والآليات التي تسيرها أمامهم هذه الأنظمة الحاكمة. وتختلف أشكال المشاركة السياسية من جانب المواطنين في الدولة، ولهذا تتعدد أنماط المشاركة السياسية ولكن من أهم هذه الأنماط [2].

أ - النشاط الانتخابي

ب - اللوبي أو ممارسة الضغط علي النظام السياسي

جـ - النشاط التنظيمي

د - العنف

هـ - الاتصال الفردي بالمسئولين.

وتعد المشاركة السياسية من سمات المجتمعات في الأنظمة السياسية الحديثة والمتطورة، وتأتي من أجل احتواء التشنجات التي تتولد من عملية التعبئة الاجتماعية المرافقة لعمليتي التحديث السياسي والتنمية

(١) عبد المنعم المشاط: التنمية السياسية في العالم الثالث: نظريات وقضايا مؤسسة العين للنشر والتوزيع. الإمارات، العين ١٩٨٨ ص ٣٠٦ .

(٢) إسماعيل علي سعد، مقدمة في علم الاجتماع السياسي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية ١٩٨٧، ص ٣٦٣ .

السياسية[1]، وهذه عملية متعددة الأبعاد، ولا تنحصر أبعاده في حجم الضغط السياسي عن رغبة القوي الاجتماعية المتعددة الساعيه إليها، وإنما يعود إلي مدي استجابة النخب السياسية الحاكمة لمشاركة هذه القوي ونطاق مشاركتها، ومن ثم في القدرات المؤسسية للنظم اللازمة لاستيعاب هذه القوي، ومن ثم حفظ الاستقرار السياسي واستمراريته في البلاد أيضا.

وكما هو معروف، فإن المشاركة السياسية كنشاط سياسي، تتوقف علي إرادة المواطنين الذاتية ورغبتهم الشخصية في دخول ميدان العمل السياسي، والمساهمة في الحياة السياسية لابد منها فهي أنشطة وفعاليات طوعية إرادية[2].

وهي ترتبط أيضا بالرؤية السياسية للنخب الحاكمة في هذه البلاد، وخاصة في البلدان الأفريقية وهذه النخب الحاكمة أيضا تتباين في تعاملها مع مطالب المشاركة السياسية من جانب القوي الاجتماعية الساعية إليها، فبعضها يتقبلها بروح رياضية ويهيئ لها كل المستلزمات الضرورية لممارستها، وبعضها الآخر يقربها علي نطاق محدود أو جزئي، بينما تميل نخب أخرى إلي معارضتها وقمعها ومصادرتها بشكل كامل، كما هو حادث الآن في بعض بلدان القرن الأفريقي وخاصة في إريتريا والصومال، ولهذا تتباين الأنظمة السياسية من حيث نطاق المشاركة السياسية الذي تسمح به وحجمها لتوافر المؤسسات وتنوعها، فضلاً عن قدرتها علي

(١) انظر صموئيل: حول التحديث السياسي والتنمية السياسية مصدر سابق، ص ٣٢.

(٢) انظر كمال المنوفي: أصول النظم السياسية المقارنة، الكويت شركة الربيعات للنشر والتوزيع ١٩٨٧ ص ٣٤٠.

استيعاب مطالب المشاركة السياسية للقوي الاجتماعية وبالطبع تشكل المشاركة السياسية، مهما كانت الظروف، المظهر الرئيسي للنظام الديمقراطي الذي نسعي إلي تحقيقه في بلادنا.

وهكذا، فإن تيار المؤسسات السياسية لا يمثل استجابة لمطالب المشاركة السياسية وحدها، بل هي أداة للمحافظة علي الاستقرار السياسي جراء التهديد الذي يتعرض له، بفعل اتساع حجم الضغط الموجه نحو النخبة الحاكمة من جانب القوي الاجتماعية، الساعية للمشاركة السياسية أيضا.

ومن هنا، جاء الاهتمام بعملية بناء المؤسسات السياسية ضرورة لضمان الاستقرار السياسي، وتفادي مخاطر الانزلاق نحو العنف بأشكاله المختلفة. وهنا ثمة حقيقة أساسية لابد من تأكيدها، هي أن العملية السياسية لأنظمة الدول النامية بوجه عام ومنطقتنا بصفة خاصة إما مغلقة أو شبه مغلقة أمام مطالب المشاركة السياسية، علي الرغم من التحول الديمقراطي الذي شهدته هذه الدول خلال السنوات الأخيرة، فلم يسفر التحول الديمقراطي عن حقيقة وصول القوي الشعبية الوطنية الواسعة إلي جهاز اتخاذ القرارات السياسية وانتقاء السياسات العامة أو الاقتراب منه، وإنما في بعض دول المنطقة مثل إثيوبيا ظل يدور في المظهر، مثل تأسيس أحزاب سياسية متعددة دون الوصول إلي السلطة الحقيقية في البلاد، والحملات الانتخابية والمناقشات العامة داخل المجالس النيابية وليبرالية الصحافة.

وعلي الرغم من هذا التحول الذي تشهده إثيوبيا، مازالت العملية السياسية فيها بعيدة عن متناول القوي الشعبية الفاعلة، وأما في إريتريا مع الأسف لا هذا ولا ذاك، بل تسير الأمور في اتجاه سيطرة الحزب الواحد

الشمولي الذي عفا عليه الدهر بعد رياح التغيير الذي شهدته المنطقة من التحول الديمقراطي، ولو من الناحية الشكلية، كما هو واضح في إثيوبيا. وهكذا في ظل هذه الأنماط من العملية السياسية تتعطل قدرة المشاركة السياسية للمواطنين، وبالتالي ينعدم أو يتضاءل مجال مساهمتهم فيها كما أسلفنا الذكر عنه.وخاصة أن هذه الأنظمة ذات الطابع الشمولي والديكتاتوري والتي تسير في الطابع اللامؤسسي لا تمتلك المؤسسات السياسية القادرة علي تحويل المطالب إلي قرارات وسياسات[1]، وليست لدي قادتها الرغبة في بناء المؤسسات السياسية والدستورية، لتأخير العملية السياسية ثم تخفيف مساهمة قوي الشعب في صنع واتخاذ القرارات السياسية . فالمؤسسات السياسية القائمة في هذه الدول هي مؤسسات وهمية وغير فعالة وعاجزة ، كونها لاتستطيع تأكيد سلطة الدولة المادية والمعنوية بصورة ديمقراطية[2] ولذلك فإن الصراع السياسي غير مؤطر بأطر سياسية ، فهو لايمر عبر قنوات المؤسسات السياسية والدستورية، ويؤدي إلي إصدار القرارات. وإنما تصنع القرارات وتتخذ عبر أطر أخري غير الأطر المؤسسية والفردية .

وعدم المؤسسية لايعكس فقدان المؤسسات السياسية لدورها كأطر للعملية السياسية فحسب ، وإنما يعكس الضعف والوهن الذاتي الذي ينتاب هذه المؤسسات وعجزها عن التلاؤم والتكيف مع الإطار الاجتماعي والمتغيرات التي تطرأ عليه، وعدم قدرتها علي إشباع المطالب والحاجات التي تفرضها هذه المتغيرات [3]، وهكذا تتمتع المؤسسات السلطوية في

(١) عبد الغفار رشاد : نظرية العملية السياسية، مجلة العلوم الاجتماعية السنة ٨ العدد ١ أبريل ١٩٨٠ ص ٢٣

(٢) غازي فيصل : التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث / بغداد دار الكتب للطباعة والنشر ١٩٩٣ ص ١١٤.

(٣) جلال عبد الله معوض : ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية .مجلة العلوم الاجتماعية السنة١١العدد١ مارس ١٩٨٣ ص ١٣٧-١٣٨.

هذه الدول بدور فاعل ومؤثر ، حيث تجري العملية السياسية تحت هيمنة تامة للسلطات الحكومية ممثلة بالرئاسات والعناصر المتنفذة[1]، ففي العادة، ينجم عن الضعف المزمن في المؤسسات السياسية طغيان دور السلطات الحكومية في إطار النظام السياسي بوجه خاص ، وفي الحياة السياسية بوجه عام.

ولاشك في أن حرص السلطات الحكومية علي إحباط عملية بناء المؤسسات السياسية، ينبع من خوف العناصر المنفذة ضمنها علي ما تتمتع به من نفوذ وسيطرة، وذلك علي حساب مشاركة المواطنين في العملية السياسية، وباعتبار أن وجود المؤسسات القوية والفعالة تتبعه إمكانية المواطنين لمشاركة فيها، ويؤدي بالتالي إلي تحجيم وتقليص نفوذ وسيطرة هذه العناصر عليها .

وتستغل هذه العناصر المتنفذة في الدولة، ضعف المؤسسات التمثيلية لهذه الأنظمة كالبرلمانات، وهي بدون شك وليست بالمستوي القادر علي إتاحة إمكانية مساهمة هوي الشعب في العملية السياسية، فهذه المؤسسات من الضعف بما جعلها غير مؤهلة لتمرير مساهمة المواطنين ونقل مطالبهم ومن ثم تحويلها إلي قرارات سياسية، حيث تضع القرارات السياسية كما هو معروف في هذه الدول بعيداً عن أية مساهمة من جانب هذه المؤسسات، والتي لها شكل الشرعية الدستورية. والبرلمانات في هذه الدول مجرد واجهات ديمقراطية: فهي من الناحية الواقعية لا تقوم بوظائفها المنصوص عليها في الدساتير، سواء من ناحية التشريع أو من ناحية الرقابة[2].

---

(١) مصدر سابق، ص ١٧.

(٢) عبد الله إبراهيم ناصف: مدي توازن السلطة مع المسئولية في الدولة الحديثة، القاهرة دار النهضة العربية، ١٩٨١، ص ٢٦٢ .

ومن الطبيعي للعملية السياسية هنا التي تتم خارج قواعد الشرعية الدستورية وبآلية مختلفة عما هو مقرر دستورياً، أن تجري بعيداً عن أي رقابة من جانب المؤسسات الرسمية والشعبية، فالقادة أو الرؤساء يتولون عملية إصدار القرارات السياسية بمعزل عن مساهمة أية قوي أخري، ويلزمون المؤسسات الرسمية والشعبية بتنفيذها دون أية مناقشة أو معارضة.

فالرقابة تنطوي علي المساءلة؛ ولهذا ينظرون إليها علي أنها تمثل تحدياً لسلطاتهم ومحاولة لتقييد هيمنتهم علي السلطة السياسية، مما يتفق هذا الأمر النزعة الدكتاتورية لديهم، وعلي هذا الأساس يعملون علي أبعاد الرقابة عنهم وإخماد المعارضة؛ خشية فقدان السلطة والمزايا التي يتمتعون بها عن طريقها ومن ثم استخدام كافة الوسائل المشروعة وغير المشروعة من أجل الاحتفاظ بها[1]، وبينما يعبر وجود الرقابة بشقيها الرسمي والشعبي عن تحقيق درجة متقدمة من الحكم الديمقراطي، وقمعها يؤدي إلي بروز الدكتاتورية في ممارسة السلطة وهذه أصبحت من السمات المميزة في أفُريقيا وخاصة في منطقة القرن الأفريقي.

فلا يمكن التغلب علي إمكانات بروز الزعامة الفردية إلا ببناء مؤسسات سياسية جديدة، وتنمية المؤسسات القائمة وتطوير قدراتها بما يتلاءم والحاجات المجتمعية ومتغيراتها.

وخلاصة القول، أن المظاهر الغالبة علي العملية السياسية للدول الأفريقية من قبيل عدم المؤسسية وعدم النظامية والشخصانية، تمنع تحقيق

---

(١) سعاد الشرقاوي: النظم السياسية في العالم المعاصر، ط٢ القاهرة دار النهضة العربية ١٩٨٢ جـ١، ص ٤٧٨ .

أدني مستوي من المشاركة السياسية، ومن هذا الجانب فإنها قد أفضت إلي نتائج لا تنال آثارها من الأنظمة السياسية لهذه الدول فحسب، وإنما تطال الحياة السياسية فيها بشكل عام ومن هنا جاء تنبيهنا بها: حتي لا تقع بلادنا في نفس التجارب التي مرت بها الدول الأفريقية التي سبقتنا في سياسة حكم الفرد والحزب الواحد، دون أن تعطي أي اهتمام لمطالب الشعب ومعارضتهم لهذا النهج والتي تؤدي إلي النقاط التالية:

١ - سلطوية عملية صنع القرارات السياسية واتخاذها.

٢ - حرمان القوي السياسية من حقها في تمثيل الشعب والتعبير عن مصالحه.

٣ - إلغاء مسوغات وجود المؤسسات والتنظيمات السياسية كقنوات تمكن الشعب من المشاركة السياسية وبلورة مطالبه وحاجاته.

٤ - إشاعة ثقافة الخضوع بين أفراد المجتمع، مما يعني سلب امتيازات صفة المواطنة منهم، وتحويلهم إلي مجرد رعايا تابعين لهذه النظم وهذا مما سيكون له أثر كبير علي المدي البعيد[١].

٢ - عملية حقوق الإنسان علي ضوء المواثيق وإعلان المنظمات الدولية والإقليمية:

يرتكز التركيز على عملية حقوق الإنسان في هذه العجالة التي يتناولها هذا البحث علي ثلاثة محاور أصلية .

أولها: إبراز ما لحقوق الإنسان بمختلف أصنافها من منزلة في الاهتمامات الفكرية للثقافة المعاصرة، وما آل إليه أمرها من شأن في

---

(١) انظر: جلال عبد الله معوض: «الفساد السياسي في الدول النامية»، دراسة عربية لسنة ٢٣، العدد ٤ فبراير ١٩٨٧، ص ٢٠ .

التصرفات السياسية علي المستوي الوطني في تقييم العلاقة بين الحكام والمحكومين، ثم علي المستوي العالمي في علاقة الدول بعضها ببعض.

ثانيها: أن الأدبيات السياسية - والتي صرفت عنايتها إلي رصد الفجوة بين الإقرار بالمبادئ والاعتراف بشرعية الحقوق، والنص علي ذلك في دساتير الأنظمة القائمة والمصادقة علي «المواثيق الدولية» من جهة وتعطيل ممارستها وانتهاك هذه الشرعية في المجموعات الأفريقية وفي كثير من مجتمعات العالم الثالث من جهة أخري[1].

المحورالثالث: عن المعوقات الكبري التي تفسر تقبل هذه الممارسة في بلادنا ومنطقة القرن الأفريقي والتي قد تكون سببا في تعميق تلك الفجوة بين الحكومة والنظام القائم والشعب.

أولاً: حقوق الإنسان في الفكر المعاصر:

تجمع الأدبيات السياسية المعاصرة، علي ما أصبحت تتمتع به قضية حقوق الإنسان من أهمية كبري بين الاهتمامات الفكرية من أوائل هذا القرن، وما تحتله من منزلة غداة الحرب العالمية الثانية وهذا ما يتضح في الظاهرتين التاليتين:

١ - الظاهرة الأولي: أن حقوق الإنسان وحرياته الفردية والجماعية قد أصبحت شأناً عالمياً، بعد أن ظلت في القرن الماضي شأناً وطنياً محصوراً إدراكه فى فئة الثوريين، أو عند قلة من المفكرين الإصلاحيين.

---

(١) مصطفي الفيلالي: حول الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي: «في الأصل محاضرة ألقيت في ندوة حقوق الإنسان التي نظمها مجمع الفقه الإسلامي في جدة، يونيو ١٩٩٦» المستقبل العربي ٩ / ١٩٩٧ .

الظاهرة الثانية: أن العناية بهذه الحقوق قد انتقلت من ميدان المبادئ الأخلاقية والنظريات الفلسفية وأيديولوجيات السياسة الاجتماعية إلي ميدان الممارسة الواقعية من جانب الأفراد، والجماعات البشرية.

وبات هنا التساؤل ليس عن تقنين الحقوق وإكسابها الشرعية الدستورية فحسب، بل عن طلب الوسائل القانونية والشرعية لضمان تطبيقها، وعلي إنشاء آليات مناسبة لرقابة هذا التطبيق ولردع الانتهاك.

وشاهد المجتمع المعاصر ثورة تشريعية تمنح المواطن الفرد أو الجماعة من المواطنين كالنقابات العالمية مثلاً، حق التقدم بالشكوي ضد سلطة البلاد بتهمة انتهاكها للحقوق، وإخلالها بالمواثيق الدولية التي صادقت عليها[1].

ومجمل القول، أن حقوق الإنسان مستمدة من حالة «طبيعية» كان يقول بها فلاسفة عهد التنوير في بلاد الغرب، ويتساوي في الانتساب إليها البشر كلهم، علي ما بينهم من فروق في الجنس واللون والمنبت والعقيدة... الخ

ولقد اتضح للباحثين المسلمين أن قضية حقوق الإنسان منوطة بنظام الحكم، فهو الذي يملك أن يقرها أو يجحدها، وهو صاحب التصرف. كما أبرز الباحثون مقدار الملاءمة بين نظرية الإسلام في الحكم والنظريات الديمقراطية علي اختلاف أصنافها، الليبرالية والاشتراكية، وأكدوا علي منزلة الشوري في اقترانها بالإيمان، وفي تأسيس العلاقة بين الحكام والمحكومين علي الإرادة الربانية التي ساوت في الأمر بها بين الحاكم

---

(١) نفس المصدر السابق، ص ٧٩ .

والمحكوم، وأقامت دعامتها علي واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والحقيقة أن الإسلام يوجب الشوري، ويوجب احترامها، حتي إن الرسول صلي الله عليه وسلم نفسه قد التزم رأي الأغلبية التي خالفت رأيه ذلك مرارا[١]، ولئن كانت ممارسات الحكام في الواقع المسجل من تاريخ الإسلام السياسي، بعد فترة الخلفاء الراشدين، قد خرجت عن التزام الشوري وجنحت إلي الاستبداد بالرأي الواحد، فإن «أحاديث الشوري» قد بقيت تعبر عن الضمير الإسلامي في كل العصور، وإن الإجماع الذي هو أحد مبادئ التشريع في الإسلام لا يقوم إلا بعد التشاور وتبادل الرأي[٢]. وقد ذهب العديد من المفكرين المسلمين إلي أن حق مقاومة الجور الذي جعلته المواثيق الدولية من بين حقوق المواطن السياسية، وهو حق يخوله الإسلام في المبدأ القرآني الذي يأمر بتغيير المنكر. وفي الحديث النبوي الذي ينص علي أن لها فضل الجهاد عند الله «كلمة حق عند سلطان جائر».

ويري المنظرون المسلمون أن حقوق الإنسان مؤسسة في الإسلام علي سلطان العقل وسلامة الفطرة وما جعل الله بينهما من التوافق، إذ أقام العقل ركنا مؤسساً للإيمان ونبذ التقليد والشرك، وبني علي العقل كرامة الإنسان ومنزلته التي فضله بها علي كثير من المخلوقات، وبفضل سلطان العقل مكن الله للإنسان في الأرض وخصه بمسئولية الاستخلاف[٣].

---

(١) عثمان خليل: الديمقراطية الإسلامية.

(٢) محمد عابد الجابري : الديمقراطية وحقوق الإنسان سلسلة الثقافة القومية ٢٦ قضايا الفكر العربية؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤، ص ١٦٤ .

(٣) المصدر نفسه، ص ٨١ .

حقوق الإنسان والمواثيق الدولية والأقليمية:

وهي تنقسم إلي صنفين اثنين:

الأول: يتعلق بالإعلان عن هذه الحقوق والإقرار بشرعيتها، وتفضيل مجالات استحقاقها، وذلك من خلال الدساتير الوطنية والإعلانات الجمهورية والمواثيق الدولية.

الصنف الثاني: يتعلق من الشواهد بمظاهر السلوك السياسي الممكن رصده علي المستويات: الوطني والإقليمي والدولي.

أ - شواهد الإعلان والتوثيق:

يمتاز العصر الحديث بما بذله المفكرون ورجال القانون والسياسة من جهد عريض لجمع حقوق الإنسان في نصوص مفصلة وفي تصريحات معلنة، ومواثيق مسجلة، عرضت علي مصادقة الحكومات لكي تكون مرجعاً معتمداً في معاملة المواطنين أفراداً وجماعات، حفاظاً للكرامة البشرية، وصوناً للحرمات، وتأكيداً للحقوق، وتأسيساً لشرعية التمسك بها والذود عنها، والتمتع بممارستها في الواقع المعاشي[1].

ويشهد التاريخ أن معظم الوثائق الدولية والوطنية المقررة لحقوق الإنسان نشأت وأبرمت في أواخر الحرب العالمية الثانية، انطلاقاً مما يعرف باسم «وثيقة الأطلس» المبرمة علي ظهر باخرة بين روزفلت وتشرشل، والمشتملة علي ثماني مواد أساسية تؤكد علي حقوق الشعوب وضمان الأمن والسلم، ووثيقة عام ١٩٤٤، وثيقة سان «فرانسيسكو» المتضمنة لقواعد إنشاء منظمة الأمم المتحدة وما ترمي إليه من تعزيز احترام الحقوق

(١) مصطفي الفيلالي: حول الديمقراطية في الوطن العربي، المستقبل العربي ٩/ ١٩٩٧، ص ٧٨ .

والحريات الأساسية للناس جميعاً، ووصولاً إلي «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨، الذي أقرته الجمعية العمومية لمنظمة الأمم المتحدة، ثم تلته واقتبست منه منظومة عديدة من الاتفاقيات الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحقوق المدنية والسياسية، كما صدر في المدة نفسها عدد من الاتفاقيات النوعية، مثل اتفاقية اللجوء، واتفاقية تحسين حالة المرضى والجرحي، واتفاقية منح استقلال الشعوب المولي عليها، والقضاء علي التمييز العنصري، والتمييز ضد المرأة، والإعلان العالمي لمبادئ التعاون الثقافي والإعلان ضد التعذيب ... واختصت بعض المنظمات المتفرعة عن منظمة الأمم المتحدة باتفاقيات ومواثيق قطاعية مثل اتفاقيات منظمة العمل الدولية المتعلقة بحق العمل، وبتساوي الأجور عند تساوي العمل، وتحريم عمل السخرة، واستخدام الأطفال والنساء عند الحمل وعقب الولادة. الاتفاقيات الأخرى المختلفة تؤكد حقوق الإنسان، والعناية بها[١].

ومن نتائج هذه الضوابط المحددة والمعلنة، أن باتت المطالبة بالحريات والحقوق مقرونة بطابع منازعة السلطة والاعتراض علي الدولة والخروج عن النظام، يترتب علي ذلك ما تلقاه معظم الرابطات الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان من مصاعب في علاقاتها مع السلطة في أوطاننا، ومن تضييق لمجالات نشاطها.

ب - المواثيق الإقليمية:

لقد رأت بعض الدول أن تبرم فيما بينها مواثيق إقليمية، بناءً علي ما لها من خصوصيات مشتركة منجزة عن الجوار الجغرافي، وعن التشابه

---

(١) نفس المصدر السابق.

الجنسى والتقارب الثقافي وعن التلاقي بين المصالح السياسية والاقتصادية، كما شهدناها من سلسلة من الاتفاقيات بين إريتريا وإثيوبيا بعد الاستقلال والتحرير للاعتبارات المذكورة.

جـ - المنظمات الإقليمية:

أقبلت بعض النخب العربية والإسلامية والأفريقية وبعض المنظمات الإقليمية بدورها أيضا علي قضية حقوق الإنسان، حيث خصتها بالدراسة ووضع بعض المشاريع المفصلة لتدوينها وضبطها، ولقد بدأت المبادرة في هذا المجال من الهيئات العلمية من الجامعيين والدارسين ورجال الحقوق والوطنيين الأحرار، ومن المنظمات مثل رابطة العالم الإسلامي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وبعض الروابط الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان، مثل رابطة حقوق الإنسان العربية وغيرها من الروابط في العالم العربي والأفريقي. وبهذا صدرت مشاريع تؤكد حقوق الإنسان وتشترك جميعها في طابع خصوصية المرجعية تمتاز بها من النصوص الاسمية، وتتفق أيضا جميعها في ميادين الحقوق الأساسية: كالحق في الحياة وفي حرمة الذات وسلامة العرض، والحقوق في العدل والمساواة، وتتفق كذلك في باب الحريات الذاتية كحرية الرأي والتعبير والاجتماع وحرية الإقامة والتنقل، وتتفق كذلك في حريات العقيدة انتساباً للدين وممارسة للشعائر، وتلتقي هذه النصوص في عامة الحقوق المدنية مثل حق الزواج وتكوين الأسرة وإنجاب الأولاد، ومثل حق التعليم والرعاية الصحية، وحق التملك والتصرف والعمل.. وعن الإعلان الإسمي الذي يتفق مع هذه النصوص مثل حقوق الأجر، والحاجيات الأساسية وحرية إنشاء النقابات والانتساب إليها، وحقوق الأمومة

والطفـولـه والحق في التـعليم والأمن من الإيقـاف ومن التـغـريب، وحق الاطمـئنان علي الحيـاة الشـخصيـة، والحق في مـقـاومـة الظلم ومـحـاسبـة الحكام.

وهنا نقص مشهود في هذه المرحلة الحاضرة في حياة مجتمعاتنا في البلاد الأفريقية، وخاصة في الممارسات الديمقراطية والحظر الصارم من قبل الأنظمة الحاكمة علي الحريات السياسية، والتصنيف المفروض علي حرية الرأي والتعبير وعلي حرية الصحافة وتكوين الأحزاب، كل ذلك يشكل واقعاً تاريخياً مشهوداً في الحياة العامة هو بلا شك موضع بحث لدي المفكرين العرب والمسلمين والأفارقة، وهو يُعدّ همّاً أساسياً من هموم الضمير الواعي، ومنكراً خطيراً تعمل القوي الوطنية المعارضة في البلاد الأفريقية علي تغييره، بالحسنى والحوار عند فريق من المعارضين، أو بالقطيعة والعنف عند الفريق الآخر والكل يؤدي إلي مقاومة هذه الأعمال، التي تتنافى مع حقوق الإنسان في شت مجالات الحياة العامة والسياسية.

٣ - قضية الإلزام والالتزام لحقوق الإنسان:

أولاً: آليات الإلزام:

ومن الواضح أنه لا عبرة بحقوق لا يتمتع بها أهلها، ولا بحريات معطلة عن الممارسة في الحياة اليومية، ولقد دلت التجربة علي أن النص علي الحقوق والحريات في الدساتير الوطنية، لا يكفي لضمان تطبيقها في الواقع العملي، وخير شاهد علي ذلك التقارير الدورية الصادرة عن المنظمات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية، وعن الرابطات الوطنية لحقوق الإنسان وعن بعض المؤسسات غير الحكومية. إن العدد الكبير من الدول التي جعلت دساتيرها تذكر هذه الحقوق والحريات

وخاصة في العالم الثالث، وكانت معدودة في سجلات المصادقة علي المواثيق الدولية هي في صف الإدارة بتعذيب الموقوفين، وبالتمييز بين فئات المواطنين بسبب اللون والجنس والدين، وتعطيل الحريات والاستخفاف بالحريات. ومن هنا، يمكن أن نقول إن الدول الأفريقية وشعوبها لا تملك إمكانات الضغط والاستحواذ علي وسائل السلطة، الأمر الذي أدي إلي تهميش دورها وتحويله إلي تابع للسلطة وليس محركاً لها[1].

ثانياً: آليات الإلزام:

أمام هذا الإخلال بالمواثيق الدولية، وأمام تفاقم الانتهاك للحقوق والحريات في مناطق كثيرة من العالم، فكر فقهاء القانون الدولي في وضع آليات قانونية تملك أهلية الإلتزام؛ لحمل السلطة الوطنية علي احترام تعهداتها الدولية ولحفزها علي رعاية حريات رعاياها وحقوقهم: فأوصي هؤلاء الفقهاء بإنشاء لجان مختصة ومحاكم دولية وإقليمية، تكون طرفاً محايداً تحتكم إليه الحكومات، وترتضيه واسطة بينها وبين رعاياها، وتكون عوناً علي إشاعة قيم العدل والحرية والمساواة في المجتمع الدولي وإرساء العمل بها وفي حياة البشر، وما نشاهده اليوم في كثير من بلدان الدول الأفريقية أنظمة عديدة تعمد قصداً إلي تعطيل الممارسة، من جانب مواطنيها، لبعض حقوقهم المدنية، وللكثير من حرياتهم السياسية، وينصب هذا الحظر بالدرجة الأولي علي حرية التعبير والرأي، وعلي حرية الصحافة والنشر وتداول المنشورات، وعلي حقوق تكوين الأحزاب السياسية وحرية الاجتماع. وقد يشمل الحظر أحياناً حرية التنقل والسفر [2].

---

(١) رعد عبودى بطرس: «أزمة المشاركة السياسية وقضية حقوق الإنسان في الوطن العربي»، المستقبل العربي، السنة ١١٨، العدد ٢٠٦ أبريل ١٩٩٦، ص ٣ - ٣٦ .

(٢) مصطفي الفيلالي: مرجع سابق، ص ٩٠ .

نزوع النخب الحاكمه لتعطيل الديمقراطية:

وتستغل هذه الأنظمة، لتبرير هذا السلوك بأنه تعطيل استثنائي إلي أجل محدود ولخدمة مصلحة عامة، يعطيها المجتمع أولوية كبري علي ما سواها من مصالح.

ولقد لاحظنا كيف تتعلل هذه الأنظمة وتخلق مبررات واهية لتعطيل الديمقراطية وحقوق الإنسان، وكلها مبررات لا أساس لها من الصحة وتتلخص في الآتي:

١ - ذريعة عدم النضج السياسي في عامة الأوساط الشعبية.

٢ - ذريعة الوحدة الوطنية، وهاجس العداوات العشائرية والطائفية والخلافات السياسية.

٣ - ذريعة التنمية الأقتصادية والاجتماعية، ولقد سبق أن تحدثنا في هذه المبررات في الفصول السابقة عن الديمقراطية وأهميتها، والمبررات التي تسوقها النخب الحاكمة عن طريق الحزب الواحد أو النظام الشمولي لتبرير استمراريتها في الحكم.

وهنا لا بأس من الإشارة وتسليط أضواء عليها باختصار شديد؛ حتي نتجنب التكرار في الموضوع.

أ - ذريعة النضج السياسي:

كما هو معروف أن الديمقراطية، بوصفها اللفظ الجامع لحقوق الإنسان وحرياته، الدالة علي نظام الحكم الضامن لممارستها، وهي بحق مكسب ثمين للبلدان حديثة العهد، ولم يتأتى إلا من خلال النضال الوطني الذي سبق أن خاضته الجماهير، وما بذلته من تضحيات في سبيل

ممارستها. وكما هو معروف. فإن للديمقراطية مفاهيم كثيرة؛ لأن مضامينها متعددة شامله لمجالات مختلفة من حقوق الأفراد والجماعات، وبين المحكومين والحاكمين. ومهما يكن الأمر، فإن لها مضمونا أخلاقياً يستمد مرجعيته من منظومة المبادئ والقيم المشتركة يصدر عن سلوك الأفراد والجماعات، ويحكم نوعية تصرفهم في هذا المكسب الثمين وكيفية تعاملهم مع المؤسسات. ولذلك، فقد تحدث المفكرون السياسيون عن «ثقافة» ديمقراطية وعن «بيئة» ديمقراطية والتي أشرنا إليها في الفصول السابقة عندما تحدثنا عن أهمية الديمقراطية في مجتمعنا، وتحذر النخب السياسية في العالم الثالث إلي القول بوجوب صيانة هذه القيم الثمينة حتى لا تقع بين أيدي العابثين والرعايا والأميين أو تحت تصرف السذج والسفهاء الغافلين من المتعطشين تحت تأثير السلطة، ويزيفون قيمتها ويفسدون معدنها ويزيغون به عن مقاصده، فيخسرون ويتأجل بذلك موعد ديمقراطية الحق. ويري رجال الحكم في عالمنا الثالث أن ممارسة الديمقراطية تقتضي توفر شرط الأهلية قبل الترشيح لها، وأن الأهلية هي وليدة النضج السياسي. ويستند القول بإرجاء موعد الممارسة الديمقراطية حتي استكمال النضج في الجماهير الشعبية وتوافر الأهلية، إلي إخفاق بعض التجارب السياسية، وما آلت إليه الحقوق والحريات من انتكاس، بسبب سوء التصرف ومن جراء سفاهة المتصرفين .

وفي الواقع أن نضج الشعب للديمقراطية، لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال ممارسة الديمقراطية كما يقول محمد عابد الجابري[1]، وأن القول بغير هذا وهم .

ب- ذريعة الوحدة الوطنية:

وكما هو معروف، كانت النخب السياسية المؤلفة عن قيادة الكفاح

(١) الجابري: الديمقراطية، وحقوق الإنسان، ص ١٠٦ .

التحريري، تري أن ممارسة الحرية في ميادين الرأي والتعبير مضيعة للوحدة، ومدعاة لتصدع صف القوي الوطنية ولتشتت الكلمة. وقد كانت الوحدة هي السلاح الأساسي زمن النضال الوطني، وأصبحت العدة الكبري في بناء الدوله بعد الاستقلال ومن وجهة نظرهم، قد تكون ممارسة الحرية في مجتمع قريب العهد بنظام العشائر، مدعاة لانتعاش العشائرية والفروق الطائفية وهكذا تتذرع النخب الوطنية في الحزب الحاكم وفي دوائر السلطة بواجب الحفاظ علي الوحدة، فتعمد إلي تعطيل العديد من الحريات السياسية، وفي مقدمتها حرية الرأي، وتكوين الأحزاب السياسية، وإصدار الصحف المعبرة عنها، ونتيجة لهذا التصرف شاهدنا كثيراً من البلاد وخاصة في العالم الثالث وأفريقيا يواجهه الكثير من التصدع؛ وذلك بسبب فقدان الأهلية للحوار وحرية الرأي، داخل الحزب الواحد، وتحجر البُنية الهيكلية، واحتكار القيادات «التاريخية» لمقاليد الحزب والدولة علي مدي الحياة كل ذلك باسم الوحدة الوطنية وبقصد صيانتها، بمعزل عن رياح التجربة وانزلاقات الممارسة والبعد عن الحرية والديمقراطية.

ولقد أثبتت تعدد الدراسات في العقود الأخيرة من هذا القرن، أن ممارسة الحريات والتمتع بالحقوق من جانب الشريحة العريضة من الجماهير الشعبية. يكاد يجمع المحللون علي أن هذا التمتع وتلك الممارسة شرطان واجبان لبناء الوحدة، وإن إقصاء الشعوب عن المشاركة في صنع القرارات المصيرية، وإلجام الضمائر عن الإفصاح وتكميم الأفواه عن التعبير الحر، هما من أكبر العراقيل المحيطة ببناء المستقبل المشترك علي صعيد الأمة والوحدة الوطنية.

ولقد أثبتت التجارب والدراسات والأبحاث من المفكرين حول العلاقة بين الديمقراطية والوحدة الوطنية علاقة ود وتسلسل. فلا أمل في

وحدة بين شعوب مهشمة مقهورة، شبيهة بالقطعان تحشد كالأغنام، لا تمتلك الإرادة الحرة ولا تتمتع بحرية الرأي والتعبير.

جـ- ذريعة التنمية الاقتصادية:

يتذرع المعطلون للحقوق والحريات بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، باعتبارها ضرورة وأولوية لفائدة الجماهير الشعبية، وفريضة متؤكدة علي السلطة الحاكمة، توفر للمواطنين حاجاتهم الأساسية من غذاء وسكن وعلاج، والتعليم، وهي حاجات تتدرج في ترتيب الحقوق قبل غيرها، مثل الحقوق السياسية. ويذهبون إلي أكثر من ذلك ويذكرون أن التنمية المنشودة لا تنحصر في المعطيات الكمية لزيادة المنتجات ولا في تعظيمه الناتج الإجمالي الوطني، بل تشمل الجوانب الاجتماعية والثقافية، فتسعي إلي توفير فرص الشغل وإلي توسيع قاعدة العمل وتقليص البطالة، وتعمل التنمية علي حماية القدرة الشرائية للشرائح الضعيفة من المجتمع، وتضع برامج عريضة لضمان السكن اللائق وتيسير أسباب الوقاية الصحية.

ويرون أنه لابد من تحقيق هذه الأهداف الجليلة، من تسخير كل القوي وتجنيد جميع الطبقات الوطنية، ولو أدي هذا الاستنفار إلي تعطيل بعض الحقوق، مثل حق الإضراب عن العمل، وحق الاجتماع والنقد والأحتجاج. وفي الواقع أن الحقوق السياسية تكون أول ضحايا هذه النظرية التنموية، فلا معني في رأيهم لحرية مع الفقر ولا لحقوق يعجز السواد الأكبر من الناس عن ممارستها، بسبب الأمية، والجوع والحرمان..

لذلك حسب اعتقادهم يتحتم إعطاء الأولوية الكبري لأهداف التنمية. ويجوز في سبيل ذلك إرجاء تمكين المواطنين من بعض حقوقهم

المشروعة، وهكذا. لقد أخذ بهذه الطريقة وهذه الآراء العديد من دول العالم الثالث وعلي رأس هذه الدول النخب الحاكمة في منطقة القرن الأفريقي وشرق أفريقيا. تلك هي بعض مبررات السياسة الذرائعية لتبرير حكمهم لهذه الشعوب ولو عملوا بهذه المقولة والحجج، لكانت بلادهم وشعوبهم قد ازدهرت ولكن هذه السياسة حطمت الاقتصاد القومي وخلفت بأوطانهم الخراب والدمار والجوع والبطالة، بجانب ما تقدم لا شك فى أن المشاركة الفعالة في تسيير شؤون المجتمع، والمشاركة العادلة في ثمار النشاط الإجتماعي، والاقتصادي هي أيضا شروط للتنمية كما أوضحنا في الفصل الخاص بالتنمية في إريتريا وغيرها من دول منطقة القرن الإفريقي، التي تعني إنشاء بنيان إجتماعي اقتصادي إنساني كفء ومتطور[1]

ولا شك في أن استنفار جماهير واعية تتصف بالاقتناع، والتطوع، أنفع، وأجدي، في مجهود التنمية، من تسخير أتباع منافقين، يخفون من الاحتراز ما لا يبدون، خوفاً وطمعاً، ولا يسخر لهذا الجهد إلا قوم مسؤولون، واعين بأبعاد المرحلة ولهم دراية تامة ومعرفة بأهداف التنمية الحقيقية، فلا تحمل للمسئولية مع الجهل وفقدان الحوافز. ثم إن المشاركة الواعية عنوان علي الاقتدار، فقد يكون فيها إثراء للبرامج التنموية.

والخلاصة، أن هذه الذرائع كلها وغيرها مما لم نتعرض له، كخطر القوي، الأجنبية المناوئة للدولة، إنما هي حجج واهية يتعلل بها أفراد النخب المتأثرة بالحكم السياسي في البلاد؛ لتعطيل الحقوق والحريات دون جحدها أو إنكارها من حيث المبدأ وهكذا، أجلت الديمقراطية في هذه البلاد بحجة إعطاء الأولية لقضية التنمية تارة والقضية الوطنية تارة أخري.

---

(١) انظر تعقيب نادر فرجاني، علي بحث بسام الطيب: «البناء الاقتصادي الاجتماعي للديمقراطية» ورقة قدمت إلي: الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٩٥

٤ - أهم المعوقات لحقوق الإنسان في الدول النامية والأفريقية:

لا شك فى أن من وراء الآليات والنصوص والمؤسسات سنداً متيناً من المبادئ والقيم، هي عدة الإنسان في إقرار الحقوق والحريات، وفي تأسيس أهليته لاستحقاقها ولممارستها. وإن افتقاد هذه القيم أو فتور فعلها في الأنفس هو أكبر المعوقات لانتقال الحقوق من القوة إلي العقل، ومن بطون المواثيق إلي واقع الممارسة ولهذه الممارسة معوقات عديدة تحول دونها وسوف نتعرض لها بما تظهر به فى بلادنا، وأهمها هي:

١ - معوقات الإدراك والوعي:

تشمل العوامل الذاتية والاجتماعية، التي تكون من صفات الفرد والمجموعة، في ظرف معين من حياته أو في فترة من تاريخها، تجعل المواطن قاصراً عن إدراك حقوقه، محجوباً عن الإحاطة بها، أو زاهداً في المطالبة بها، مقللاً من شأنها، يائساً من الفوز بها، فهو إنسان مسلوب الإرادة معتل الإدراك، ضبابي المعرفة، ضيق الهمم، وفاتر العزيمة، وضمن المعوقات أيضاً الأمية.

الأمية من أكبر عوامل التأخر في مختلف مجالات الحياة، وهي اليوم متفشية في مجتمعاتنا الأفريقية بنسب عالية، وهذه الظاهرة هي من مخلفات الاستعمار وخاصة في بلادنا، والذي استمر حتي التاريخ المعاصر وفي منطقة القرن الأفريقي. ومن نتائج هذه الأوضاع بقاء أغلبية الكهول فاقدين للوعي السياسي بحقوقهم، فظلوا أتباعا منقادين للزعامات القبلية ورعاعاً مطاوعين للحكام، بل إن جيلاً عريضا من شعوب هذه المنطقة ممن

تقدمت بهم السن قد ألفوا حياة الانقياد والولاء، ولا يملكون من التربية السياسية ما يبصرهم بحقوقهم، ولا يرقي بهم إلي إدراك أن لهم علي الحاكمين حقوقا، وأنه بالإمكان قيام نظام سياسي بديل، يكون لهم فيه حق الخيار بين النخب الحاكمة، وحق المشاركة في إصدار القوانين وتيسير الشئون العامة، وحتي في البلاد التي تقوم فيها مجالس نيابية منتخبة مع الأسف، فإن الأمية تفقد الممارسة السياسية جانباً كبيراً من جدواها[1].

ب- التقييم الإعلامي:

وكما هو معروف، فإن للإعلام في التربية الثقافية، دوراً بارزاً يكاد يفوق ما سواه من وسائل تثقيف الإنسان المعاصر، وقد أصبح سلاحاً بعيد الفاعلية في الميدان السياسي لتوجيه الرأي العام، ولتلقينه من المعلومات والقيم، ما به يصبح مكيفاً ومهيئاً، وفقا لصالح معينة. وبالإعلام المهيمن ينقلب الإنسان سخرة لقوي، قد لا يعلمها ولا يبين مقاصدها، تنزل عليه من سماء الأقمار الصناعية وبالتأثير الغربي بنماذج سلوكية، تؤثر فيه وفي ذوقه وعاداته الاستهلاكية، وحتي في اختياراته الفكرية، وفي هذه الطواعية الفائقة لوسائل الإعلام إمكانات متاحة لرجال الحكم وللنخب السياسيه الحاكمة، بها يستطيعون التأثير في الرأي العام في أوسع شرائحه الوطنية، ونلاحظ مع الأسف أن استخدام السلطة الحاكمة في أوطاننا لوسائل الإعلام لا يسخر دائما، لترشيد الرأي العام، بل إن كثيراً من الأنظمة تعمد إلي تلهية الجماهير عن هذه الحقوق، بما تملأ به وسائل الإعلام الوطنية من برامج رياضية وأشرطة مستوردة، يتواصل بثها ساعات طويلة من النهار والليل، ويمكن القول إن السياسة الإعلامية المستوفاة في هذه المنطقة، وخاصة منطقة القرن الأفريقي، ليست اليوم

(١) مصطفي الفيلالي: مرجع سابق، ص ٩٦ .

مؤهلة للتبشير في الأجل القريب بقيام ديمقراطية الحريات والحقوق وإنها علي العكس من ذلك، تعمل جاهدة علي تأجيل هذا الموعد المرتقب، وتعمل جاهدة على تغليب البرامج الترفيهية علي التربية الثقافية، حيث إنها توجه سياسة الإعلام إلي طريقة الانتقاء المقصود بين مضامين المادة الإعلامية، ومن يحاول التغيير من هذه ينتقل إلي مجال آخر بعيد عن سياسة الإعلام المرسومة في الدولة.

جـ - الإحباط وفتور الحوافز:

كما هو معروف، تفشت في طبقات واسعة من المجتمعات الأفريقية المعاصرة، نتيجة لتسلط الحزب الحاكم والنخب الحاكمة في البلاد، ظاهرة الرصد في الحقوق، وفتور العزائم في طلبها، وقعود الهمة عن السعي لممارستها، والاستقالة دون الدفاع عنها، ومن ذلك أن المواطن الواعي لا ينشط لممارسة حق الاقتراع في حملة انتخابية يعلم أن نتائجها مقررة مسبقاً، إما لأن التصويت لا يخرج عن مرشح وحيد، لا منافس له في الساحة، وبيده مقاليد الأمور ومفاتيح صناديق الاقتراع، ويتأثر وحده دون سواه بوسائل الإعلام والدعاية، أو لأن الحزب حزب واحد أو حزب مهيمن علي الحياة السياسية بانتسابه لسلطة الحكم، أو لأن السلطة الإدارية المركزية والجهوية موالية لمرشحي هذا الحزب، أو هي لا تملك أن تفسح المجال للمنافسين من أحزاب المعارضة أو من المستغلين عن السلطة.

وقد يزهد المواطن في الاختيار بين قوائم لا يتميز أفرادها ببرنامج واضح، ولا بصفات أخلاقية أو علمية مشهود بها ولا بوجاهة محموده بين الناس، وقد أيقن بفوز هؤلاء المرشحين لمجرد انتمائهم إلي الحزب الحاكم أو لولائهم لصاحب السلطة أو لقدرتهم المالية علي شراء أصوات وتقديم ورش

انتخابية إلي الأحزاب، وهذه الحالة شاهدتها في أثناء الانتخابات الإثيوبية عام ١٩٩٥، حيث كان الاقبال من المواطنين قليلاً جداً، وكانت البلاد تسود فيها اللامبالاة تجاه هذه الانتخابات ومن نجح منهم كان موالي للحزب الحاكم في البلاد، وهذه سمة لا تنفرد بها إثيوبيا وحدها بل في كل دول القرن الأفريقي وشرق أفريقيا والدول النامية في العالم الثالث. لقد أشرت إليها كنموذج عايشته، أثناء تصادف وجودي في أديس أبابا العاصمة في تلك الفترة. وأما في إريتريا، فما زالت البلاد في بداية عهدها وحديثة الاستقلال ومن المهم أن تبتعد عن هذه الانزلاقات وتأخذ عبراً ودروسًا من الماضي للنهوض بالحاضر والمستقبل ممن سبقنا في هذه التجربة، والتي تنطبق عليها هذه الممارسات سلبا أو إيجاباً، وهكذا أخذت تتفشي في بعض البلاد الأفريقية ظاهرة الإمساك عن الاقتراع، وتنحط نسبة المشاركة إلي مراتب متدنية، تدل علي أن الناخبين قد فقدوا الثقة في نزاهة المشرفين علي الانتخابات وارتابوا في أهلية المرشحين لخدمة الصالح العام.

وهكذا، اختصرنا في هذه العناصر المذكورة أعلاه ما سميناه معوقات الإدراك والوعي، فيما يكون للمواطن من غياب الإدراك لحقوقه بسبب الأمية، أو بسبب هيمنة الأيديولوجيات الحزبية علي قنوات التصور وعلي حرية الاختيار، ثم بسبب ما لوسائل الإعلام من إمكانات متاحة لمن يرومون السلطة علي الضمائر.

وخلاصة القول: مما لا شك فيه أنه لا حرية ولا حقوق إلا في ظل نظام حكم رشيد، يتمتع فيه الحكام بالشرعية الدستورية، ويمارسون الحكم داخل ضوابط المصلحة. وتنحصر سلطة الحكم بيد حاكم فرد ، يستأثر بها علي مدي العمر، بلا رقيب ولا حسيب، ولا يتداولها مع غيره ولا يمارسها

في ظل مؤسسات نيابية حقيقية منتخبة، وبإزاء سلطة قضائية مستقلة ورأي عام متبصر، وصحافة حرة ناقدة فإن ممارسة الحقوق والحريات الديمقراطية منوطة بنظام الحكم، متوقفة عليه في صلاحيته وفيما يقابله بأيدي المجتمع من مكونات السلطة المضادة، ولا شك في أن المعادلة صعبة وخاصة في التوازن القطاعي بين السلطة الحاكمة، وما يتخذه المجتمع المدني من آليات قانونية، تحفظه من زيغ النفوذ ومن غوايات السلطة، وتحصن ممارسة هذه السلطة بسياج الوقاية من الاستبداد والظلم، ولا يتمتع الناس فيه بحقوق ولا طمع لهم في ممارسة الحريات المشروعة، بل إن تعطيل هذه الحريات وحظر تلك الحقوق هو العلامة الكبري الأولي الدالة علي وجود النظام وحياده عن الدستور وعلي فقدانه للشرعية، وهكذا فإن الشعوب الإفريقية لا تزال في الغالب منقوصة الممارسة لحقوقها، محدودة التمتع بالحريات، علي اختلاف أنواعها وبالحريات السياسية بصورة خاصة ولا تزال هذه الأوضاع قائمة حتي يومنا هذا، من خلال العراقيل والمعوقات التي تضعها النخب الحاكمة وجميع هذه العراقيل هي معوقات موقوتة، ويؤكد المحللون والسياسيون من دول المنطقة، أنه لابد من أن يتناقض دورها ويتقلص مفهومها مع تطور المجتمع تحت تأثير التحول المستمر للقوي الاجتماعية، إذ أن الشعب ليس مفهوماً سكونياً، بل هو بيئة حية خاضعة لتغييرات مستمرة والأمل وارد في أن تزول الأمية وأن يرتفع مستوي الوعي لدي الجماهير العريضة، وأن يكتمل الإعلام ويبلغ رشدة فترتفع مراتب النضج السياسي، وتتراجع البطالة، وتتمتع شرائح عريضة من المجتمع بنصيب أقسط من الناتج الوطني، ذلك تغيير مأمول حتي ما يمكن استشرافه من تباشير المستقبل المنظورة، ولكنه تغيير ذو ثمن

والنضال من أجل أن تسود قيمة الحرية والديمقراطية والمساواة والعدل، وخاصة في بلادنا أرض الصمود والتحدي، أمام جيل المعاناة والثورة مهما كانت الظروف والمتغيرات؛ لأن رياح التغير والتحول الديمقراطي قادم في منطقتنا ان عاجلاً أو آجلاً، وسيكون للنخبة المثقفة دور حاسم في التبشير بهذا المستقبل، كما كان للفكر دوماً دور مركزي في تصحيح المفاهيم واستجلاء العوامل الفاعلة، وفي تسفيه الأنماط الزائفة، وخاصة ونحن اليوم في مجتمع دولي يتغني بالديمقراطية، ويعلن تعلقه بحقوق الإنسان وحرياته، ويتخذ من الذود عنها ذريعة في المعاملات الدولية لانتهاك حقوق شعوب كثيره في العالم، وللتعدي علي سيادات الدولة كما نشاهده اليوم فيما يجري من حصار اقتصادي وعسكري بهذه الذريعة في كل من العراق، وليبيا والسودان وإيران وهذا ظلم بين، وكلها بلاد عربية وإسلامية، برغم أن إسرائيل تسرح وتمرح وتزيد كل يوم الاستبداد والطغيان ضد الحق العربي سواء، كان في سوريا أم فلسطين أم لبنان، ولقد رأينا ما آلت إليه هذه السياسة الدولية من اضفاء الشرعية علي ما أصبح يعرف بحق التدخل، بعد أن كانت حرمة السيادة الداخلية من أركان إعلان الأمم للحقوق، وما لم تتنبه الدول العربية والإسلامية الكبيرة لهذا الخطر المحدق المخيف الموجه ضد الدول المذكورة من حيث المبدأ المعلن والذي يسعي في تحطيم البنية الأساسية والقدرة القتالية الفعالة وخاصة العسكرية لهذه البلاد، فسوف يحل الدور تباعاً على الأخري من الدول الإسلامية والعربية المحيطة بإسرائيل، والتي تشكل خطراً علي أمن إسرائيل والمصالح الصهيونية العالمية؛ ولذلك يجب أن تواجه بالرفض والمقاومة هذه السياسة المبطنة من حيث المبدأ، والتي تستهدف أساساً سيادة الدولة والمساس

بأمنها القومي والوطني، تحت ذريعة المبادئ الدولية وحماية حقوق الإنسان والأقليات وبتنفيذ قرارات الأمم المتحدة والتي لم تنطبق إلا في الدول العربية والإسلامية فقط. وكما هو معروف، فإن الأمم المتحدة مع الأسف تتحكم في مصيرها وقراراتها دولة واحدة وذلك من حيث القوي والفاعلية والتي تملي فيها سياساتها الهادفة إلي بسط سيطرتها علي السيادة الدولية من خلالها من جانب واحد، دون إعطاء أي اعتبار لآراء ومواقف القوي الدولية الأخري.

وبهذه المناسبة ومن خلال صفحات هذا الكتاب الذى يتحدث عن مبادىء الديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان فى أفريقيا أدعو الدول العربية والإسلامية والأفريقية وكل القوى المحبة للحرية والسلام والعدالة الاجتماعية بالوقوف بجانب العراق الشقيق لرفع المعانات عن شعبه وإن تقدم له يد العون والمساعدة لانقاذ أبنائه من هذا الظلم المبين الذى يتنافى مع أبسط مبادىء حقوق الانسان وقيم العدالة والتاريخ لايرحم سوف يسجل صفحات سوداء على القوى الكبرى بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية لهذه الأعمال العدوانية الغير مبررة ضد العراق أرضا وشعباً، ولكن إرادة الله وقوته أكبر من الجميع.

وأختتم قولي بهذه الآيات الكريمة بقوله تعالي:

وَمَا لَنَآ أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ وَقَدْ هَدَىٰنَا سُبُلَنَا ۚ وَلَنَصْبِرَنَّ عَلَىٰ مَآ ءَاذَيْتُمُونَا ۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ ﴿١٢﴾

صدق الله العظيم

---

(١) قرآن كريم: سورة إبراهيم، الآية ١٢